ثورتا 14 تموز (يوليو) 1958م و 8 شباط (فبراير) 1963م في العراق وموقفهما من الكويت "بين المطالبة والاعتراف"

نـــــور محـــمـــد الحـــبـــشـــي

مدرس، قسم التاريخ، كليـة الآداب، جامعة الكويت

الملخص

تعد ثورتا 14 تموز (يوليو) 1958م، و 8 شباط (فبراير) 1963م في العراق وموقفهما من الكويت بين المطالبة من الأولى، والاعتراف من الثانية أمراً مهماً جداً في تسلسل العلاقات بين البلدين، وهو - بلا شك - كانت له تداعياته وتأثيراته في سياق تطور العلاقة بينهما. فكيف تعاملت الكويت مع النظام الجديد في بغداد، الذي أتى بثورة أنهت العهد الملكي نهائياً في العراق عام 1958م، وبدأ عصر الجمهورية، ومن ثمَّ لتكون الكويت أيضاً شاهدة على الثورة الأولى في العهد الجمهوري، التي أسقطت حكم عبد الكريم قاسم الذي طالب بالكويت عام 1961م من خلال أزمة مفتعلة من قبله.

وقد عانت الكويت وتعاملت مع كلتا الثورتين في العراق بذكاء يحسب لها ولحاكمها الشيخ عبد الله السالم، الذي كان شاهد عيان على نهاية العهد الملكي الدموي، وعلى حكم عبد الكريم قاسم وعليه نفسه.

وقد عانت الكويت في تعاملها مع نظامين مختلفين في العراق، وسعت -بخطوات جادة وحثيثة- محاولة العيش بحسن جوار مع العراق وفق معطيات الموقف، وبادرت بحسن النية إلا أن حكام بغداد إبان الحكومات المختلفة كانت لهم آراء أخرى، كلٌّ بحسب مطامعه وأهوائه؛ إذ سعى بعضهم للزج بالكويت بالتحالفات الإقليمية مثلما حدث في موضوع الاتحاد الهاشمي إبان العهد الملكي، بينما سعى العراق الجمهوري وحاكمه عبد الكريم قاسم إلى المطالبة بالكويت عام 1961م.

والحقيقة أن الكويت سعت بكل ما أُتيح لها من إمكانيات أن تثبت حقيقة واحدة، هي أنها دولـة ذات سـيادة، وبرهنت على ذلك بالدبلوماسية تارة، وإبداء حسن النية تارة أخرى مع العراق في عملية واضحة سعت فيها لتجنب الوقوع بالمشكلات مع جار الشمال، إلا أن ذلك لم يحصل فكانت السنوات الأخيرة من العهد الملكي متوترة، وبقيام ثورة 14 تموز (يوليو) 1958م توقعت الكويت أن القادمين الجدد لا يسعون إلى شق الصف العربي إلا أن ذلك لم يكن؛ إذ جاءت المطالبة عام 1961م بضم الكويت علنية وواضحة وصريحة من قبل حاكم العراق، واستخدم فيها تحالفاته الدولية المتمثلة بالكتلة الشرقية ولا سيّما الاتحاد السوفيتي الذي ناور دبلوماسياً، واستخدم الفيتو داعماً لحليفه وصديقه عبد الكريم قاسم ليؤخر ويعرقل انضمام الكويت للأمم المتحدة أكبر صرح دولي وعالمي، لكن الكويت حصلت عام 1963م على الاعتراف بها من قبل العراق لتنضم في العام نفسه إلى الأمم المتحدة، وكان ذلك بعد سقوط حكم عبد الكريم قاسم، وقيام ثورة أخرى في 8 شباط (فبراير) 1963م؛ ليعترف قادة الثورة الجديدة في العراق بالكويت دولة مستقلة ذات سيادة.

مقدمة

تبقى العلاقات الكويتية العراقية محل دراسة وتحليل نتيجة لطبيعتها ما بين صعود وهبوط و ركود، وما بين توتر وجمود، وربما يرجع ذلك إلى طبيعة الديمومة السياسية التي يعاني منها العراق والأحداث السياسية التي تحدث فيه، وهو نتيجة طبيعية لقيام ثورات عسكرية تطيح بحاكم وتأتي بآخر، إلا أن الموضوع محل الدراسة هو " ثورتا 14 تموز (يوليو) 1958م و 8 شباط (فبراير) 1963م في العراق وموقفهما من الكويت بين المطالبة والاعتراف "؛ فالأولى أطاحت بالأسرة الهاشمية في العراق عام 1958م لينتهي العراق الملكي، والثانية في العهد الجمهوري لتصحح الأوضاع التي حدثت في الثورة الأولى .

وقد كان موقف الكويت الترقب والحيطة والحذر، وهي ترى كيف قامت الثورة الأولى عام 1958م ليأتي عام 1961م، وتكون المطالبة بالكويت علنية أمام مرأى ومسمع العالم أجمعه من خلال مؤتمر صحافي، وتحريك الجيش العراقي، وقلب الحقائق في محاولة يائسة لجمع تأييد عالمي إلا أن ذلك لم يحظ بدعم إلا من الاتحاد السوفيتي؛ إذ إنه استخدم حق الفيتو عندما أرادت الكويت الانضمام لعضوية الأمم المتحدة مباشرة بعد نيلها الاستقلال عام 1961م. وكانت ثورة 14 تموز (يوليو) وقادتها قد طالبوا بالكويت، وفي المقابل فإن قادة ثورة 8 شباط (فبراير) 1963م قد اعترفوا باستقلال الكويت، وبأنها لم تكن يوماً جزءاً من العراق، وتَطَلَّبَ ذلك أيضاً من الكويت وحاكمها الشيخ عبد الله السالم الحنكة والحذر؛ فمع قيام الثورة الثانية وقتلها عبد الكريم قاسم كانت الكويت تترقب موقف القادمين الجدد فيما إذا كان لهم المطامع نفسها والرؤى نفسها، أو أن هناك اختلافاً، وقد سعى الحكام الجدد في بغداد عام 1963م للإفادة من كل أخطاء عبد الكريم قاسم؛ إذ حاولوا أن يستفيد العراق من اعترافه بالكويت، ولو أن الأخيرة قد تم الاعتراف بها والتهنئة باستقلالها من قبل دول العالم جميعها، وانضمت إلى جامعة الدول العربية فور استقلالها، أما الأمم المتحدة فقد تأخر الانضمام إليها بعض الشيء؛ وذلك لما سبق الإشارة إليه من استخدام حق الفيتو من قبل الاتحاد السوفيتي.

وقد عرضت الدراسة لسلسلة الأحداث التي أدت إلى الاعتراف العراقي بالكويت، والكيفية التي تم بها ذلك، والمراحل والخطوات التي مرت بها العلاقات الكويتية العراقية، وكذلك دور الدبلوماسية الكويتية التي كان لها -بلا أدنى شك- دور فعال في رصد مجريات الحكم في العراق ومتابعتها، وتوقع ردود الفعل، واتخاذ المواقف المناسبة نحوها.

وقد تأزمت العلاقات الكويتية العراقية كثيراً إبان مطالبة عبد الكريم قاسم عام 1961م، الذي جمد عضوية بلاده في جامعة الدول العربية، وقطع علاقات العراق مع جميع الدول التي تعترف باستقلال الكويت؛ مما جعل العراق يعيش في عزلة.

وقد حظيت العلاقات الكويتية العراقية بالخصوصية في العهد الملكي أو العهد الجمهوري على حد سواء، وكانت الكويت تتعرض لضغوط كثيرة في كلا العهدين، ومع قراءة سريعة لتاريخ العراق السياسي الحديث يتبين أن الكويت - الغنية بكميات نفطية هائلة - كانت مخرجاً مالياً للاتحاد الهاشمي، وأما مطالبة عبد الكريم قاسم فقد كانت أيضاً نتيجة طبيعية للأحداث التي تحصل في العراق من تمرد الكرد في الشمال، وثورة الموصل عام 1959م، والتناحر بين أعضاء الحكومة الجديدة، وزج نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية عبد السلام عارف في السجن بعد أن خفف الحكم عليه من الإعدام، والصراع مع شركات النفط في العراق، ولا شك أن كل ذلك يؤكد عدم الاستقرار السياسي في العراق، والتخبط الذي كانت تعانيه حكومته ولا سيما في ظل الاستبداد والتسلط، وجمع عبد الكريم قاسم بين منصب رئيس الجمهورية ومنصب رئيس الوزراء.

- تتكون الدراسة من ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : موقف الكويت من ثورة 14 يوليو (تموز) 1958م في العراق .

المبحث الثاني : استقلال الكويت عام 1961م وأزمة عبد الكريم قاسم "المطالبة".

المبحث الثالث : ثورة 8 فبراير (شباط) 1963م في العراق وموقفها من الكويت "الاعتراف".

هدف البحث : تقديم صورة واضحة عن الموقف نحو الكويت من ثورتين قام بهما العسكر في العراق، الأولى أزاحت النظام الملكي عام 1958م، والثانية أزاحت حكومة الثورة الأولى بثورة مضادة، وهو ثورة 8 فبراير (شباط) 1963م، أو كما يحلو للبعض تسميتها بثورة 14 رمضان (كانت في شهر رمضان)، الأولى طالبت بالكويت وألغت وجودها من الخريطة العالمية، والثانية اعترفت بها كبقية دول العالم .

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في توضيح مشكلة الدراسة، المتمثلة في التركيز على ما يأتي:

أولاً- موضوع محاولة ضم الكويت للاتحاد الهاشمي كما تدعو العراق.

ثانياً- المطالبة بالكويت عام 1961م وإحداث أزمة سياسية معها. وكانت الكويت تعد بوابة الخروج لأي أزمة داخلية في العراق؛ إذ كان رئيس وزراء الاتحاد الهاشمي نوري باشا السعيد يعاني من الضغط المادي لمصاريف المملكة الأردنية الهاشمية الدولة الممثلة في الاتحاد الهاشمي، وكان وجود الكويت - في نظره - سيعطيه دفعة مادية كبيرة ولا سيما أن الكويت كانت قد وقّعت اتفاقيات المناصفة في الربح مع الشركات النفطية مطلع الخمسينيات من القرن المنصرم. كما أن أزمة 1961م المفتعلة من قبل عبد الكريم قاسم كانت نتيجة حتمية لما يعانيه حاكم العراق من تمرد واقع في شمال أراضيه من قبل الكرد، وقيام ثورة في الموصل 1959م للإطاحة بحكمه، وزيادة سطوة الحزب الشيوعي ونفوذه، وزيادة الاستياء العام من تخبط السياسة العامة للحكومات العراقية إبان عهده.

الدراسات السابقة : لا توجد دراسات سابقة - بحسب علمي - حللت موقف الكويت من ثورتي العراق سواء عام 1958م أو عام 1963م وتداعيات الأحداث عليها كدولة ذات سيادة؛ فحكام ثورة 1958م طالبوا بالكويت فور استقلالها عام 1961م وثورة 1963م اعترفت بالكويت في العام نفسه الذي وصلت فيه لسدة الحكم في بغداد. وبين الثورتين -الأولى التي حصلت فيها المطالبة والثانية التي حصل فيها الاعتراف بالسيادة والاستقلال للكويت- حصلت سلسلة من الأحداث لم تطرح سابقاً.

أهم المصادر: تم الاعتماد على الوثائق الأجنبية؛ لأنها مهمة وتتعلق فعلاً بالأحداث التي حصلت في الفترة محل الدراسة، والمصادر هي: (البريطانية، الأمريكية، الروسية)، وهذه الوثائق غير منشورة، ومصادرها: البريطانية (مكتب وزارة الخارجية البريطانية Foreign Office)، أما الأمريكية فهي (وثائق وزارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية The Foreign Relations of the United States)، وأما الروسية فتتمثل في كتاب يلينا ميلكوميان في كتابها المعنون بـ " دراسات في تاريخ الكويت الحديث والمعاصر" معتمدة فيه على أرشيف الخارجية الروسية، وهو من طباعة مركز البحوث والدراسات الكويتية، إضافة إلى مذكرات شخصية لعدد من الشخصيات السياسية التي تقلدت مناصب في كلا البلدين من دبلوماسيين وسفراء كالسفير الأمريكي في بغداد ولدمار غلمن مثلاً؛ حيث كان شاهداً على أحداث جسيمة، وكذلك كتاب أمين عام مجلس التعاون الخليجي سابقاً سعادة السفير عبد الله بشارة، والسفير يعقوب طلعت الغصين سفير الكويت في واشنطن، ومذكرات وزير خارجية العراق عام 1963م في عهد عبد السلام عارف الوزير طالب شبيب نقله لنا علي كريم سعيد، ومذكرات مندوب العراق الدائم في الأمم المتحدة إبان حكم عبد الكريم قاسم السفير عدنان الباجه جي، وعدد من المراجع الكويتية والعراقية، وصحف كويتية وعراقية وعربية تحدثت ورصدت الأحداث خلال الفترة المحددة للدراسة.

المبحث الأول : موقف الكويت من ثورة 14 تموز (يوليو) 1958م في العراق

اتخذت العلاقات الكويتية – العراقية قبل ثورة 14 تموز (يوليو) 1958م مساراً متوتراً؛ بسبب طلب العراق من الكويت الانضمام للاتحاد الهاشمي[1]، الذي جاء في 14 فبراير عام 1958م؛ أي قبل ثمانية أيام من إعلان الاتحاد بين سوريا ومصر تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة في 22 فبراير من العام نفسه.

وقد جاءت ثورة 14 تموز (يوليو) 1958م باستحقاقات سياسية واقتصادية واجتماعية، أطاحت النظام الملكي المتمثل بالملك فيصل الثاني[2]، وولي عهده الأمير عبد الإله[3]، وحكومة رئيس الوزراء آنذاك ورئيس حكومة الاتحاد الهاشمي نوري

السعيد[4]، في انقلاب دام قضى على العهد الملكي والأسرة الهاشمية في العراق، لتكون بداية العهد الجمهوري[5].

وتمثلت الثورة بعدة أسباب، لعل أبرزها أنها ثورة قام بها الجيش؛ للسيطرة على نظام الحكم، والقضاء عليه في محاولة لتكرار ما حدث في ثورة 23 يوليو 1952م التي قام بها ضباط الجيش المصري، وشتان بين الثورتين يوم ودعت مصر ملكها باختياره لمنفاه على يخت المحروسة وعلى 21 طلقة تحية الوداع، والثورة في العراق ومجزرة قصر الرحاب الذي ذهب ضحيتها الأسرة الهاشمية قاطبة.

والجدير بالذكر أن العلاقات الكويتية – العراقية كانت متوترة بعض الشيء في الخمسينيات من القرن العشرين الميلادي؛ فمع إصرار العراق على انضمام الكويت للاتحاد الهاشمي، وسعيها الحثيث إلى إقناعها بالدخول إليه، محاولة منها الاستفادة من إمكانات الكويت المالية في دعم الاتحاد الهاشمي، ومحاولة إعطاء صورة عن الاتحاد بأنه ليس اتحاداً بين أسرتين، إنما هو اتحاد يضم دولاً أخرى سواء الكويت أو لبنان أو غيره، ولا سيما بعد أن أبدت دول عربية عديدة شكوكها من قيام هذا الاتحاد، وكذلك ليكون وسيلة ضغط ومواجهة للوحدة التي تمت بين مصر وسوريا باسم الجمهورية العربية المتحدة .

ولم تكن فكرة انضمام الكويت وليدة تلك اللحظة؛ بل تحدث بها رئيس وزراء العراق نوري السعيد عام 1956م مع سلوين لويد [6] Selwyn Lloyd وزير خارجية بريطانيا على هامش اجتماعات حلف بغداد[7]، مقترحاً عليه إعلان استقلال الكويت؛ تمهيداً لضمها لحلف يقوم بين المملكتين الهاشميتين (الأردن، العراق) كما يقول عبدالرزاق الحسني[8]، وقد وعد سلوين لويد S.Lloyd بمفاتحة مجلس الوزراء البريطاني في هذا الموضوع.

وعندما جاءت حكومة نوري السعيد في مارس 1958م، كان نوري السعيد رئيس حكومة الاتحاد، فاتح السفير الأمريكي ولدمار غلمن Waldemar J. Gallman في بغداد بشأن انضمام الكويت للاتحاد الهاشمي، حتى إن الأخير قد نقل في تقريره إلى

الخارجية الأمريكية ما دار بينه وبين نوري السعيد بقوله: " طالب نوري السعيد بضم الكويت إلى الاتحاد؛ لمواجهة العجز في ميزانية الاتحاد، وبعكسه سوف يستقيل من منصبه "[9]، كما طالب نوري السعيد السفير الأمريكي بأن يقنع الإنجليز بتغيير موقفهم التقليدي في المنطقة، وأن تسحب الحماية عن الكويت؛ إذ يصبح ذا كيان مستقل، تمهيداً لاندماجه بالاتحاد[10]، ويبدو أن غلمن Gallman كان يرصد رصداً دقيقاً وضع الاتحاد ونظرة الشعب العراقي له، حتى إنه أكد أن شعبية الاتحاد الهاشمي متراجعة. وقد جاء تقرير السفير الأمريكي مطابقاً لما نقله وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد S.Lloyd في اتصال مع هيرتر C. Herter في 11 مارس 1958م، وكان الأخير مساعداً لوزير الخارجية الأمريكي؛ إذ أطلعه على الحديث الذي دار بينهما، وانزعاجه من اللقاء الذي جمعه مع ولي عهد العراق الأمير عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد الذي كان في طريقه إلى مانيلا. وقد ذكر نوري السعيد أن حكومته بحاجة ماسة إلى مساعدات اقتصادية وعسكرية عاجلة، مع التأكيد مجدداً أن ما تريده العراق من بريطانيا، هو إعلان استقلال الكويت، حتى تستطيع الانضمام إلى الاتحاد الهاشمي كعضو مستقل[11] .

إلا أن سلوين لويد S. Lloyd وزير خارجية بريطانيا، رأى أن ما طرحه نوري السعيد غير منطقي؛ إذ كيف يطلب من بريطانيا إعلان استقلال الكويت وفي الوقت نفسه تطلب بريطانيا من الكويت الانضمام للاتحاد الهاشمي؟.

ويبدو من جهة أخرى أن نوري السعيد، لن يفوت أي فرصة في حث بريطانيا على أن تقوم بإقناع حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم[12]، حتى إنه طلب من وزير خارجية بريطانيا بعض التنازلات على الحدود – ما يقدر ببضعة أميال – وعلى حد قوله إنها ستكون ذات عون كبير للعراق، وربما أراد نوري السعيد بهذا الطلب أن يعطي بريطانيا صورة واضحة، وهي إما استقلال الكويت وانضمامها للاتحاد الهاشمي وإما ضم الكويت للعراق؛ لأن رد فعل وزير الخارجية في معرض إجابته لنوري السعيد (كان بجملة مبهمة)، هي " بأننا بالتأكيد سوف نفكر بالأمر "، والوزير يعرف شخصية نوري السعيد، ويدرك – وهو السياسي المحنك – التغيرات التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط، من حرب السويس عام 1956م، وتأميم النفط الإيراني عام 1951م.

وبعد أن أدرك نوري السعيد أن بريطانيا لن تغامر بأي شأن فيما يخص الكويت، وأنها لن تضغط على حاكمها، جهز اقتراحاً بديلاً[13] ضمّنه مذكرة سلمت بالفعل للسفير البريطاني في بغداد مايكل رايت Michael Wright وما إن قرأ السفير ما فيها، حتى رفض أن يتسلمها رسمياً؛ نظراً للهجتها الشديدة؛ وقد جاء فيها ما يأتي:

1 – منح الكويت الاستقلال ودخول الاتحاد العربي الهاشمي، وتقديمها معونة مالية سنوية لهذا الاتحاد.

2 – في حالة عدم الأخذ بالاقتراح الأول يعاد النظر في حدود الكويت؛ لتعود إلى ما كانت عليه من قبل؛ إذ لا تتعدى حدود مدينة الكويت.

3 – في حالة عدم الأخذ بهذا الاقتراح أيضا يحتفظ العراق بحرية العمل[14].

وقد أوضح السفير البريطاني Wright أن موقف العراق غير مبرر، وأنها تحاول الضغط على الكويت حتى بالتلويح باستخدام القوة؛ لفرض إرادتها عليها بعد رفضها الاستجابة لدعوة الانضمام للاتحاد[15]، كما بين السفير لنوري السعيد أن التدخل لدى حاكم الكويت، لا يمكن أن يكون بالضغط عليه؛ بل بالتحدث معه عن تحسين العلاقات الكويتية – العراقية، ولذا فإن الطريقة الوحيدة لتدبر الأمر بشكل صحيح هو قيام العراق بمبادرة من جانبه وحده بالاعتراف بالكويت وترسيم الحدود معها، تتبعها محادثات كويتية – عراقية عن الحالة السياسية في العالم العربي، وعن أفضلية استثمار اقتصادي من جانب الكويت في أراضي الاتحاد الهاشمي[16]. ويبدو أن البريطانيين قد رأوا أن الاتصال المباشر بين العراقيين والكويتيين هو الحل؛ لذلك أرسل نوري السعيد توفيق السويدي وزير الخارجية العراقي إلى شتورة في لبنان في إبريل من عام 1958م؛ لمفاتحة أمير الكويت الشيخ عبد لله السالم بالموضوع (الانضمام للاتحاد الهاشمي)، وبين السويدي للشيخ عبد الله السالم أن لجمال عبد الناصر أهدافاً، وهي القضاء على الكيانات الملكية والأنظمة الأسرية في البلاد العربية؛ ليضع يده على النفط، وأن العراق بدوره يرى أن تتركز الجهود وتتوحد، وأن تقوم كل من الكويت والعراق بالدفاع عن نفسيهما ومصالحهما الحيوية؛ كي لا تسقط بيد جمال عبد الناصر. كما أوضح توفيق السويدي:" أنه بخصوص

الأملاك الكويتية في البصرة، ومشكلة الحدود فبعد أن يكون بيننا التفاهم المبني على غايات عربية مقدسة كالاتحاد مثلاً، فلا يبقى لها شأن؛ لأننا سنكون أمة واحدة وبلاداً واحدة، مع الاحتفاظ بنظامكم ومصالحكم جميعاً، فلا تفوتوا على أنفسكم الفرصة "[17]. ورد الشيخ عبد الله السالم بأنه يريد بعض الوقت للتشاور ومن ثم تستكمل المباحثات في بغداد.

واستمرت العقبات التي نشأت بين البلدين (الكويت، والعراق)؛ ففي مايو من عام 1958م وافق رئيس الوزراء نوري السعيد على أن يضمن سلامة أراضي الكويت، شريطة أن تتمسك الكويت بالاتحاد العربي، لكن الشيخ عبد الله السالم احتج على ذلك ورفضه؛ لأن الاتحاد العربي اتفاق بين حكومتين، بينما الجمهورية العربية المتحدة هي اتحاد حقيقي بين الشعوب [18].

ووافق الشيخ عبد الله السالم على تعزيز العلاقات مع العراق؛ من أجل الحفاظ على المساندة البريطانية؛ أي أنه كان مجبراً على قبول النصيحة البريطانية على مضض، وهي محاولة التكسب مع العراق بالوقت والاستثمار الاقتصادي في بلدي الاتحاد العربي. وقد أوضح حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم عما يكن في نفسه من شك، إلى المقيم السياسي في منطقة الخليج العربي السير بيرنارد بروس Bernard Burrows قائلاً: "على أية حال، كيف تستطيع أن تثق بهم (العراقيين) " ؟[19].

وفي 10 مايو عام 1958م، زار الشيخ عبد الله السالم العراق، واُستقبل استقبالاً حافلاً، وقام نوري السعيد بزيارته في مقر إقامته، وعقدت محادثات كان التركيز فيها على موضوع ترسيم الحدود، ولم تظهر نتائج إيجابية لهذه الزيارة على الرغم من أن المباحثات كانت ودية[20].

وذكر نوري السعيد أن الاتحاد سوف يمثل الكويت داخلياً وخارجياً، وتم تشكيل لجنة تتكون من وزارتي الخارجية والدفاع؛ لإعداد مذكرة ومن ثمّ إقناع الكويت بالانضمام للاتحاد الهاشمي، وأهم ما جاء فيها: " تحتفظ الكويت بشيخها ونظام الحكم فيها، ويتمتع مواطنوها بجميع الحقوق التي يتمتع بها مواطنو الاتحاد،

ولهم حرية التنقل والسكن والإقامة وإنشاء مجلس موحد، وتوحيد المناهج الدراسية وتنظيم طرق المواصلات "[21].

ويذكر السفير الأمريكي ولدمار غلمن Waldemar J. Gallman أن المحادثات بين نوري السعيد والشيخ عبد الله السالم لم تكن مشجعة؛ إذ إن نوري السعيد كان قلقاً جداً عندما أبلغه الشيخ عبد الله السالم بأنه سيزور القاهرة؛ بل حاول نوري السعيد أن يثنيه عن تلك الزيارة؛ بسبب مخاوفة من أن يعد جمال عبد الناصر هذه الزيارة نصراً له، إلا أنه أخفق في إقناع الأمير [22]. ولذلك أبلغ وزير الخارجية العراقي توفيق السويدي السفير البريطاني في بغداد مايكل رايت M. Wright : " إن بغداد لا تستطيع أن تقبل طويلاً استمرار العلاقات مع الكويت على الأسس السابقة ذاتها "؛ وأبدت بغداد أسفها، مدعية أن الكويت قد أصبحت مركزاً للشيوعية والدعاوى المصرية، وأنها (أي الكويت) قد رفضت مطالب عراقية لإيجاد منفذ لها على الخليج وهي تمنع بناءه[23].

ولعل سقوط نوري السعيد، مهندس الاتحاد ورئيس حكومته، ومقتله في أعقاب قيام ثورة 14 تموز (يوليو) 1958م ساعد الكويت على التخلص من الارتباط بمخططاته[24] .

وقد انتاب الشيخ عبد الله السالم القلق من جراء قيام ثورة في العراق، دموية الشكل والطابع؛ إذ قضت على الأسرة الهاشمية فكانت هذه بداية العهد الجمهوري بقيادة عبدالكريم قاسم[25]، ولعل أبرز ما قام به رئيس الجمهورية العراقية حل الاتحاد الهاشمي، وقال بصدد ذلك : " كان في مصلحة النظام الملكي الفاسد أن يجعل ثغرة في التضامن العربي من ناحية، وأن يحافظ على مصلحة عصابة من المستفيدين من ناحية أخرى، ضد إرادة وأمن الشعب "[26]، ولعل أبرز ما فعله الشيخ عبد الله السالم أنه أرسل برقية تهنئة إلى زعيم الثورة العراقية عبد الكريم قاسم [27] (رئيس جمهورية العراق ورئيس الوزراء ووزير الدفاع)، ورد عليها بدوره الرئيس العراقي، ولم يكتف الشيخ عبد الله السالم بذلك؛ بل ألحق البرقية برسالة تحدث فيها عن حسن الجوار والرغبة في التعاون بين البلدين، كما طلب فيها تسهيل استيراد المواد الغذائية للكويت من العراق، فأجيب طلبه

وقد رد عبدالكريم قاسم على الرسالة ما نصه : " إن الجهات المختصة كافة أبلغت بضرورة التعامل التجاري مع الإمارة الشقيقة "[28].

وكانت الخطوة الأعمق تأكيداً لسياسة حسن الجوار والمبادرة الأخوية، قيام الشيخ عبد الله السالم بزيارة لبغداد في 25 أكتوبر 1958م؛ ليهنئ شخصياً بقيام الثورة[29]، راجياً أن تكون هذه الخطوة لما فيه مصلحة البلدين، لكن بياناً سياسياً لم يصدر بعد انتهاء الزيارة [30]، على الرغم من أن عبد الكريم قاسم كان في استقبال الشيخ عبد الله السالم وتوديعه. واللافت للنظر في هذه الزيارة أن الشيخ عبد الله السالم لم يتطرق إلى بحث أي موضوعات قديمة، كانت قد أثيرت إبان العهد الملكي، رغبة منه في عدم إحراج أعضاء الحكم الجديد، واكتفى بدراسة الوضع وتعرف الأجواء[31]. ومن المفارقات التي قد تكون مقصودة أن عبد الكريم قاسم خصص قصر الزهور، وهو القصر الخاص بالملك غازي[32]، مكاناً لإقامة ضيفه الشيخ عبد الله السالم[33]، وهو القصر نفسه الذي كان يطلق منه الملك غازي عن طريق إذاعته " إذاعة قصر الزهور مطالبته بالكويت" عام 1938م، والحقيقة أنه لا يعرف إذا ما كان عبد الكريم قاسم قد تجول بضيفه في غرف القصر وداخل غرفة الإذاعة تحديداً أم لا؟ إلا أنه من خلال الدراسات والقراءات كلها، حتى التحليلات التي تتحدث عن الأزمة التي افتعلها عبد الكريم قاسم فيما بعد، عام 1961م، تستنتج أن ذلك لم يكن مصادفة.

إلا أنه في مارس من عام 1960م، وجه عبد الكريم قاسم دعوة إلى الشيخ عبدالله السالم؛ لزيارة بغداد، ومناقشة القضايا المعلقة بين البلدين، وبحث رغبة العراق في إنشاء قنصلية في الكويت[34]، واستمرت العلاقات جيدة بين البلدين، حتى إن الشيخ عبد الله السالم قد بعث في أكتوبر من عام 1960م برسالة إلى عبد الكريم قاسم يذكر فيها جملة قضايا، من بينها مسألة تخطيط الحدود الكويتية – العراقية [35]، وتذكر الوثائق البريطانية أنه من عام 1958 – 1960م، حققت الكويت تقدماً بارزاً في الاضطلاع بكل مسؤوليات السيادة؛ إذ أخذت الخطوات اللازمة لتشريع قوانين عصرية، تقوم على إنهاء الدور البريطاني في الكويت، كذلك انضمت الكويت للعديد من الهيئات الدولية كعضو كامل. ومن ضمنها وكالات تابعة للأمم المتحدة، وكان موقف بريطانيا إيجابياً إزاء هذا

التقدم الملحوظ[36]، وفي اجتماع تأسيس منظمة الأوبك الذي عقد في بغداد عام 1960 كانت الكويت تعامل فيه كعضو مستقل، له كامل الاستقلالية [37]؛ بما يشير إلى أن استقلال الكويت هو الخطوة القادمة.

المبحث الثاني: استقلال الكويت وأزمة عبد الكريم قاسم عام 1961م: (المطالبة)

تعد الطريقة التي تمت بها عملية استقلال الكويت صورة أخرى من صور التفاهم بين الكويت وبريطانيا؛ فقد تضافرت مجموعة من الاعتبارات الوطنية والإقليمية والدولية أدت إلى جعل استقلال الكويت ضرورة لابد منها [38]، وهو أمر سلمت به بريطانيا، وتم في صباح 19 يونيو 1961م الإعلان في كل من لندن والكويت عن تبادل الرسائل بين أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم والسير ويليام لوس W. Luce المقيم السياسي لصاحبة الجلالة في منطقة الخليج، تضمنت الرسائل أربع نقاط مهمة، تمثل نمط العلاقة بين البلدين، وهي[39]:

1 – تلغى اتفاقية 23 يناير 1899م؛ لكونها تتنافى مع سيادة الكويت واستقلاله.

2 – تستمر العلاقات بين البلدين مسيَّرة بروح الصداقة الوثيقة.

3 – عندما يكون ذلك مناسباً فإن الحكومتين ستتشاوران مع بعضهما في الأمور التي تهم الطرفين .

4 – لا شيء في هذه النتائج سيؤثر على استعداد حكومة صاحبة الجلالة في مساعدة حكومة الكويت إذا طلبت حكومة الكويت مثل هذه المساعدة.

وتلقت الكويت التهاني والتبريكات بمناسبة الاستقلال، وكان ذلك يعد الحدث الأبرز على مستوى المنطقة؛ إذ تسابقت الدول العربية على إرسال البرقيات، معربة عن فرحتها وترحيبها بانضمام الكويت إلى الركب العربي، إلا أن الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم اتخذ موقفاً مغايراً للدول العربية [40]؛ إذ أرسل برقية للشيخ عبد الله السالم الصباح أعرب من خلالها عن سروره بإلغاء اتفاقية عام 1899م، الموقعة مع الحكومة البريطانية من قبل الشيخ مبارك الصباح، والتي وصفها بغير القانونية؛ لأنه تم توقيعها دون

إذن السلطات القانونية في العراق، واستخدام الحكومة البريطانية لشاهدين غير حقيقيين من ممثليها، هما "بيرتون"، رئيس الخدمة الطبية، والممثل البريطاني في البحرين "محمد رحيم"، واعتبر إلغاءها درساً مهماً للحكام العرب؛ ليعرفوا خدع الإمبريالية التي تتلاعب بمصالح العرب والمسلمين، وفي النهاية تمنى لشعب الكويت التقدم والرخاء [41]. وفي هذا الصدد يقول الدبلوماسي الكويتي طلعت الغصين في مذكراته : "دققت في البرقية التي تلقاها سمو الشيخ عبد الله السالم في يوم الأربعاء الموافق 21 يونيو 1961م من عبد الكريم قاسم، كانت بعيدة عن الأعراف الدبلوماسية التي يجب أن تكون بين الحكام والرؤساء، ولم يتم اختيار الألفاظ الملائمة "[42] . وتصف الوثائق الأمريكية رسالة الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم إلى حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم بأنها وقحة وبذيئة، وتتسم بقلة الدراسة[43]، ويبدو أن الشيخ عبد الله السالم قد آثر الرد على الرئيس العراقي ببرقية، يشكره فيها على مشاعره تجاه إلغاء اتفاقية عام 1899م؛ إذ نوه في البرقية بالخطا الواسعة التي خطتها الكويت في المجال الدولي، مؤكداً مساندة الدول العربية الشقيقة للكويت في استقلالها، الذي سيعود بالفائدة على الدول العربية[44].

ومضت ستة أيام على إعلان استقلال الكويت، كانت الحياة في الكويت عادية وهادئة، لم يعكر صفوها شيء، حتى موجة الحرارة غير العادية التي اجتاحت الكويت في الشطر الثاني من شهر يونيو، وكان الشيخ عبد الله السالم يستعد لمغادرة البلاد إلى لبنان؛ لقضاء ما تبقى من أشهر الصيف [45]، غير أن العالم فوجئ بالمؤتمر الصحافيِّ الذي عقده الرئيس العراقي يوم 25 يونيو 1961م في مبنى وزارة الدفاع العراقية[46]؛ أي بعد ستة أيام من إعلان استقلال الكويت، وقد بدأه بقراءة نص اتفاقية 1899م على مسامع الحاضرين، ثم قال: " إن الاستعمار هو الذي أضفى عليها في وقتها عبارة (الشرعية)، وهل يجوز أن يجعلوا من معاهدة مزيفة كهذه معاهدة شرعية؟ وأشار فيه إلى الحقوق التاريخية للعراق في الكويت، وانتقد الإمبريالية، ووصف اتفاق 1899م بالخائن، وبأنه وقع بشكل مزيف من قبل قائمقام الكويت الشيخ مبارك الصباح والحكومة البريطانية التي كان يدفع مندوبها المقيم في بوشهر، له مبلغ 15 ألف روبية، وأن العراق يطالب بجميع حقوقه"[47].

كما زعم عبد الكريم قاسم في مؤتمره تبعية الكويت لولاية البصرة إبان الحكم العثماني[48]، وأن العراق لن يتنازل عن أية قطعة من أرض الكويت، وأنه مصمم على تنفيذ ما يقوله، على الرغم من أن علاقة الدولة العثمانية مع الكويت واضحة؛ إذ لم يكن هناك وجود لقوات أو حاميات عسكرية عثمانية أو موظفين عثمانيين في الكويت، وأن لقب قائمقام كان بمثابة نوع من المكافأة لهم مقابل خدمات عسكرية جليلة أدوها للدولة العثمانية كالحملة على الأحساء مثلاً عام 1871م[49]، (وفي تاريخ التحالفات العسكرية الحديثة يحدث تعاون بين الدول) . وبالعودة إلى عبد الكريم قاسم وحكومته فإن هذه الحكومة قد أصدرت قراراً فعلياً بتجميد أموال الكويتيين في البنوك العراقية [50].

كما قامت وزارة الخارجية العراقية بعد هذا المؤتمر بإرسال مذكرات إلى البعثات الدبلوماسية العربية، جاء فيها: إن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، وهي حقيقة أكدها التاريخ، ولن يفلح الاستعمار في طمسها، كما أذاع راديو بغداد خبر تلقي الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم التهاني والتبريكات من قادة فرق الجيش والهيئات المدنية في العراق ومباركتها – على حد وصفه – "الخطوة المجيدة بضم الكويت"، بل اعتبرت الإذاعة العراقية قرار عبد الكريم قاسم هذا، كقرار تأميم قناة السويس المصرية وربما أكثر، ورفض العراق تصدير أية مواد غذائية للكويت من ميناء البصرة[51].

أما ما يخص الجيش العراقي فقد صعدت قواته من الموقف بعد إطلاقها للنيران من زوارقها البحرية على بعض السفن الكويتية التي كانت تنقل المواد الغذائية من شط العرب[52]، كما أن عبد الكريم قاسم قام بجولة تفقدية بالطائرة على المناطق الحدودية المجاورة للكويت، بل أكد في أحاديثه الصحفية أن الكويت ستعود قريباً للعراق[53].

واستمرت الإذاعة العراقية في تصعيد الموقف بشكل مثير، وقد تجلى هذا التطور السريع بشكل واضح من خلال البيانات الغامضة التي واصل راديو بغداد إذاعتها يومي الأربعاء والخميس 18 و 19 يونيو،[54] وخصص راديو بغداد القسم الأكبر من برامجه لإذاعة الأناشيد الحماسية، ومن بين البيانات الغريبة والغامضة التي أذاعها راديو بغداد يوم الخميس 29 يونيو ما نصه: " أعلن الزعيم عبد الكريم قاسم أن الجمهورية العراقية قررت حماية الشعب العراقي في الكويت ... وعندما نقول ذلك فإن في استطاعتنا تنفيذ

ذلك ". ويُذكر أيضاً أن هناك أغنية جديدة أذيعت في اليوم نفسه تقول كلماتها "سندخل الكويت يوم السبت "[55].

وبناء على تطورات الموقف أجرت الكويت عدة اتصالات، كان أولها مع الملك سعود بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية، الذي أذاع بدوره بياناً شديد اللهجة في إذاعة راديو مكة أن " الكويت والمملكة العربية السعودية بلد واحد "، كان ذلك في 26 يونيو 1961م؛ أي لم يكن قد مضى 24 ساعة على مؤتمر عبد الكريم قاسم[56]، وفي تلك الظروف الصعبة طلب الشيخ عبد الله السالم أمير الكويت المساعدة العسكرية من بريطانيا؛ إذ بعث إليها برسالة جاء فيها: " نظراً للتحركات العسكرية التي يقوم بها الجيش العراقي على حدود الكويت، والتي تعتبر تهديداً لأمن الكويت وسلامتها، فقد قررت أن أقدم طلباً للمساعدة العسكرية طبقاً للمذكرات المتبادلة بيني وبين السير وليام لوس Luce في 19 يونيو 1961م "[57]، ووفقاً لذلك قام السفير البريطاني في الكويت جون ريتشموند Richmond بإبلاغ حكومته باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية، وأن تجند وتسخر جميع الإمكانيات لديها لردع المعتدين[58].

كذلك قامت الكويت بتقديم احتجاج رسمي إلى الجامعة العربية على ما قام به الرئيس العراقي من تهديدات سافرة تجاهها، وطلبت تأييدها، ودعم سيادتها واستقلالها ووحـدة أراضيها.[59]، كما أرسل الشيخ عبد الله السالم رسالة إلى الأمم المتحدة متمثلة في مجلس الأمن آنذاك، أوضح فيها خطورة الوضع الراهن على الأمن والسلم الدوليين، وطالب مجلس الأمن بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تكفل استقلال الكويت، وأكد قبول الكويت أي التزامات بشأن عقد اتفاقية سلام طبقاً لنصوص ميثاق الأمم المتحدة[60].

وتأكيداً لموقف الكويت وتدعيماً لاستقلالها قام الشيخ عبد الله السالم، حاكم الكويت، بتشكيل وفد كويتي مكون من الشيخ جابر الأحمد الصباح ترافقه نخبة من رجالات الكويت؛ لشرح موقف الكويت العادل لدول العالم، كما أصدرت سكرتارية حكومة الكويت بيانا جاء فيه : " أوردت بعض الأنباء كما أذاعت محطة الإذاعة من بغداد ليلة أمس تقارير عن المؤتمر الصحفي الذي عقده اللواء عبد الكريم قاسم يوم الأحد الموافق 25

يونيو 1961م الذي طالب فيه بدولة الكويت، فإذا صحت هذه التقارير فإن حكومة الكويت تعلن أن الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة كاملة معترف بها دولياً، وأن حكومة الكويت ومن ورائها شعب الكويت بأسره مصممة على الدفاع عن استقلال الكويت وحمايتها، وأن حكومة الكويت تعلن ذلك واثقة تماماً بأن جميع الدول الصديقة المحبة للسلام، ولا سيما الدول العربية والشقيقة، ستساندها في المحافظة على استقلالها"[61]، ولم يكن الموقف الشعبي أقل من الموقف الرسمي؛ بل خرجت المظاهرات منددة بموقف عبد الكريم قاسم الصارخ ضد الكويت، مطالبة الشيخ عبد الله السالم بإعطائها السلاح؛ لحماية الوطن وصون أراضيه، في تضامن واضح بين الحكومة والشعب، وكان الشعب يردد معاً: "يا بو سالم عطنا سلاح"[62]. كما شارك في هذه المظاهرات العديد من العرب الذين خرجوا إلى الشوارع وتوجهوا لقصر السيف " قصر الحاكم "، وهتفوا بحياة الحاكم الذي أطل عليهم وشكرهم على عواطفهم الجياشة، كما شارك الهنود والباكستانيون وبعض العراقيين الذين رفضوا ادعاءات عبد الكريم قاسم [63].

والتزمت بريطانيا من ناحيتها ببند المعاهدة، ولبت نداء الشيخ عبد الله السالم، ولم تتوان عن فعل ذلك. فقد كان التزاماً أخلاقياً ودولياً وفق الأعراف الدبلوماسية ووفق المصالح المشتركة بين البلدين ووفق تاريخ العلاقات بين الكويت وبريطانيا أيضاً، وجاءت القوات البريطانية في 30 يونيو 1961م بعد أن طلبت الكويت ذلك رسمياً حماية استقلالها وسلامة أراضيها. وبالفعل وصلت القوات البريطانية من قواعدها في البحرين وعدن وكينيا؛ لتحط رحالها في الكويت من جراء مطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت للعراق، وكان ذلك تحديداً في الأول من يوليو 1961م[64]، وتم تدويل الأزمة وأخذت بُعداً عربياً عن طريق جامعة الدول العربية، التي أدت فيها المملكة العربية السعودية ومصر دوراً كبيراً وحاسماً، سواء في قبول الكويت عضواً فعالاً في جامعة الدول العربية بعد الاستقلال فوراً عام 1961م، أو من خلال توقيع الشيخ عبد الله السالم على اتفاقية خاصة مع جامعة الدول العربية، بشأن وضع قوات أمن الجامعة العربية في الكويت، وكان ذلك في 12 أغسطس 1961م. وكانت أهم ما نصت عليه هذه الاتفاقية أن تعترف حكومة الكويت بحق هذه القوات في رفع علم الجامعة العربية داخل الأراضي الكويتية،

وأن تتمتع بالمركز الدولي والمزايا والحصانات الممنوحة للجامعة، وبحرية التحرك داخل الأراضي الكويتية واستخدام الطرق البرية والمائية والمطارات وغيرها، كما نصت الاتفاقية على أن ينشأ صندوق؛ لتمويل هذه القوات، وتحمل نفقات نقلها وإقامتها تساهم فيه الكويت بالقسم الأكبر[65]. وقد شكلت القوات العربية من السودان والمملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية المتحدة، وكان قوامها 2300 جندي[66]، ومع مقدم القوات العربية انسحبت القوات البريطانية نهائياً من الكويت وكان ذلك في 10 أكتوبر 1961م [67].

وكان لزيارات الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة دور كبير في تقريب وجهات النظر بين العراق والكويت في ضوء الأزمة المفتعلة من قبل العراق، ولكن الرئيس العراقي لم يكن يحترم تلك الجهود الدبلوماسية؛ بل سحب عضوية العراق من جامعة الدول العربية[68]، وسحب سفراءه من جميع الدول التي تعترف بالكويت وتؤيد استقلالها، وقد صرح هاشم جواد وزير خارجية العراق، بأن بلاده ترى من واجبها أن تعيد النظر في موقفها من علاقاتها الدبلوماسية مع البلاد التي أنشأت علاقات مماثلة مع الكويت[69]، وبينما كانت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية تحاول الوصول إلى حل للأزمة، كان عبد الكريم قاسم في بغداد يحتفل بالذكرى الثالثة للثورة العراقية في 14 يوليو (تموز)، وقد بدأت الاحتفالات باستعراض اللواء عبد الكريم قاسم للقوات المسلحة واستمر الاستعراض نحو ساعتين ونصف الساعة، وكان عبد الكريم قاسم وصل إلى مكان العرض بسيارة كاديلاك جديدة ويرتدي قميصاً مفتوحاً، وقد وضعت أمام المنصة الرئيسية خريطة ضخمة للعراق، وأدخلت الكويت ضمن حدودها [70].

وقد أكدت بريطانيا مرة أخرى موقفها الثابت والصريح من جراء الأزمة المفتعلة من قبل العراق؛ ففي الأول من يوليو 1961 تقدمت الحكومة البريطانية رسميّاً ونيابة عن الكويت (التي لم تكن وقتها عضواً في الأمم المتحدة) بشكوى ضد العراق إلى مجلس الأمن، وطالبت بعقد جلسة طارئة؛ لمناقشة تهديدات عبد الكريم قاسم لها أولاً، ولانضمامها للأمم المتحدة ثانياً[71]، وتلقى مندوب الإكوادور، بوصفه رئيس مجلس الأمن الدولي في تلك الدورة، برقية من الكويت جاء فيها " طبقا لنص المادة 35 من

الفقرة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة " يدعو مجلس الأمن لاجتماع عاجل؛ لبحث الأزمة.[72]

وتجدر الإشارة إلى أن الأسرة الدولية لم تتمكن من حل القضية على الرغم من تأكيد الإدارة الأمريكية، عبر تصريح رسمي لوزارة الخارجية إبان الأزمة المفتعلة تؤكد فيه: " أن الكويت دولة ذات سيادة "[73]، حتى إن مجلس الأمن لم يستطع أن يأخذ قراراً فيها؛ وذلك بسبب تعنت الاتحاد السوفييتي وموقفه المعارض للكويت، واستخدامه لحق الفيتو[74].

وطبقاً لما أعلنته وكالة "تاس" السوفيتية فإن عبد الكريم قاسم كان قد اجتمع مع وزير الشؤون الخارجية الروسي، وتباحث معه حول إمكان تقديم إحدى الدول العربية طلب انضمام الكويت للأمم المتحدة، وقد أكد الدبلوماسي الروسي للرئيس العراقي أن موقف بلاده ثابت لن يتغير، وأنه لايزال يعتقد بأن الكويت ليست دولة مستقلة، بل إنها – على حد اعتقاده – قاعدة بريطانية استعمارية.[75] .

وبناء عليه، فقد جاء الحل عربياً وليس دولياً في الأزمة، ومضت الكويت قدماً في كسب تأييد دول العالم والمضي في خطوات عملية جادة من وضع اسم الكويت ورفعه دولياً وإقليمياً على جميع الصعد وفي المجالات كلها.

ولم يكتف عبد الكريم قاسم بالمطالبة عبر مؤتمره الصحفي أو من خلال إذاعة راديو بغداد، التي تذيع عدة بيانات وغيرها، أو حتى بالسجالات في أروقة الجامعة العربية، وداخل مجلس الأمن الدولي، بل ظل ينتهز كل فرصة ليؤكد مطامعه ونواياه ويجددها، وكان ذلك واضحاً عام 1962م، فبينما كان الكويتيون يستعدون للاحتفال بذكرى الاستقلال الأولى عبر توجيه عدة دعوات لممثلين من كل الدول العربية ماعدا العراق[76]، وأقيمت أقواس الزينة للمناسبة، وشهدت الاحتفالات أنشطة متعددة، وقد أغاظت التقارير التي نقلت تلك الأنشطة الاحتفالية عبد الكريم قاسم، وفي 19 يونيو من العام نفسه دانت صحف بغداد استقلال الكويت والإمبريالية البريطانية .

وكان تأثير قضية الكويت على مكانة عبد الكريم قاسم مدمراً، ولم يكن مجرد فشل فقط، وأخذت مطالبته أبعاداً أخرى جلبت له متاعب مع الغرب ومع العالم العربي[77]؛ فقد

خسر عبد الكريم قاسم كثيراً من مطالباته التي استمرت إلى يوم وفاته؛ ويبدو ذلك طبيعياً؛ لأنه لم يستشر أحداً قبل إعلان مطالبته بالكويت، حتى أعضاء حكومته من وزراء كوزير الإعلام إسماعيل عارف ورئيس أركان الجيش محمد صالح العبدي؛ إذ سمعا بالمطالبة مصادفة عن طريق المذياع، وكان هناك بيان صادر عن رئيس الجمهورية [78]، ولم يتراجع عنه طيلة فترة حكمه .

وكان عبد الكريم قاسم يحاول أن يبقى في الواجهة من خلال مطالبته بالكويت، بينما كانت القوات العربية قد بدأت بالانسحاب التدريجي منها، نتيجة عدة أسباب، منها الانفصال بين سوريا ومصر في سبتمبر عام 1961م، والآثار المترتبة على ثورة اليمن في 26 سبتمبر 1962م، وهي من العوامل التي أسهمت بتخفيض عدد من القوات العربية في الكويت، ومن ثم الاقتصار على إنشاء جهاز للمراقبة العسكرية[79].

وفي يناير عام 1963م سحبت كل من المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية قواتها العاملة ضمن قوات أمن الجامعة العربية[80].

ولم ينته موضوع المطالبة طيلة حكم عبد الكريم قاسم، الذي بلغت فترة حكمه 1666 يوماً؛ أي أربع سنوات وستة أشهر وعشرين يوماً[81]، لينتهي هذا الحكم بقيام الثورة في العراق والإعلان رسمياً عبر الأثير عن انتهاء العهد القاسمي كما يسمى، وكان بيان الثورة قد أعلن الساعة التاسعة صباحاً من يوم 8 فبراير (شباط) من عام 1963م [82].

وانتهى حكم عبد الكريم قاسم بمقتله، وحاول النظام الجديد أن يرجع العراق إلى الحضن العربي أولاً، وإلى دول العالم، بعيداً عن العزلة المفروضة عليه إبان سياسة الرئيس العراقي السابق.

ولم تعلن الكويت اعترافها بالنظام الجديد في بغداد إلا في اليوم التالي للثورة مع الدول العربية والأجنبية، وكان ذلك بناء على نصيحة بريطانيا للشيخ عبد الله السالم حاكم الكويت؛ إذ طلبت منه التريث وعدم الاستعجال في إعلان تأييده للحكام الجدد في بغداد[83].

المبحث الثالث: الكويت وانقلاب 8 فبراير (شباط) 1963م في العراق "الاعتراف":

توترت العلاقات الكويتية – العراقية نتيجة مطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت، وعائديتها وزعمه الحق التاريخي للعراق فيها، وظل ذلك طيلة مدة حكمه الذي امتد إلى يوم مقتله في 8 فبراير (شباط) من عام 1963م، بالانقلاب الأول الذي حدث إبان العهد الجمهوري، الذي ورث بدوره كل ذلك الإرث الضخم من الملفات ولا سيما المقاطعات الدبلوماسية مع عدد من الدول العربية والغربية، التي اعترفت باستقلال الكويت، والتوتر مع كل جيرانه (تركيا، المملكة العربية السعودية، المملكة الأردنية الهاشمية، الكويت).

كانت سياسة عبد الكريم قاسم الداخلية والخارجية قد صنعت له أعداء؛ بسبب ممارسته الخاطئة، من تصفية الأصدقاء والمعاونين (ممن قادوا معه الانقلاب كعبدالسلام عارف؛ إذ سجنه ثم أبعده عن العراق وإن كان هناك حكم بالإعدام قد صدر عليه)، وانقلاب عبدالوهاب الشواف[84] (وهو أحد القادة العسكريين عام 1959م في منطقة الموصل)، والقلاقل في الشمال جهة الأكراد، نتيجة تبنيه سياسة خاطئة، أكدت العنصرية وتناست الاندماج والانصهار تحت مفهوم المواطنة داخل الدولة العراقية[85].

ويبدو من خلال الأحداث أن قرار عبد الكريم قاسم بضم الكويت قد فاجأ الجميع على حد سواء، إن كانت دولة الكويت وهي حديثة الاستقلال أو حتى العراق، متمثلاً بحكومته التي هو رئيسها ورئيس الوزراء ووزير الدفاع فيها، وهذا ما أكده طالب شبيب وزير خارجية العراق في عهد عبد السلام عارف في مذكراته عندما قال : " عندما كنت وزيراً للخارجية وكنت راغباً بالاطلاع على تفاصيل الملف العراقي – الكويتي، رأيت أن هاشم جواد وزير خارجية عبد الكريم قاسم، كان قد بعث ببرقية تهنئة إلى وزير خارجية الكويت بمناسبة استقلالها، لكنه فوجئ في اليوم التالي بينما كان يستقبل أحد الضيوف الأجانب في فندق بغداد، بسماع الخبر من أحد موظفي الوزارة بقرار ضمها وتعيين عبدالله السالم قائمقام لقضاء الكويت براتب 75 ديناراً "[86].

لقد جاء انقلاب 8 فبراير (شباط) 1963م متوقعاً في سياق تدهور الأوضاع الداخلية في العراق، ولم تطمئن الكويت لتلك الأحداث خشية أن تكون الحكومة الجديدة

في بغداد تسلك النهج السابق نفسه؛ أي سياسة المطالبة والضم، التي نادى بها عبد الكريم قاسم بخصوص الكويت.

والمتتبع لخط نظام السلطة في العراق يجد أن عدم الاستقرار السياسي سمة واضحة لها؛ بل من السمات الرئيسة التي ميزت التطور السياسي في العراق ولا سيما عام 1963م، وقد اتخذ عدم الاستقرار السياسي مظاهر عديدة، أبرزها كثرة الانقلابات العسكرية وما ارتبط بذلك من مواجهات وتصفيات داخلية بين القوى والتيارات المتصارعة على السلطة، إضافة إلى استمرار المواجهات المسلحة التي أخذت شكل حرب أهلية بين الجيش العراقي والأكراد في شمال العراق[87]، وفيما يتعلق بالصراع على السلطة فإنه يمكن رصد عدة تطورات مهمة؛ ففي فبراير من عام 1963م تمت الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم من خلال انقلاب عسكري، قام به بعض الضباط البعثيين وغير البعثيين في الجيش العراقي، وعلى أثر هذا الانقلاب حاول حزب البعث أن يحكم قبضته على السلطة، إلا أن عبد السلام عارف استطاع من خلال حركة انقلابية في نوفمبر من العام نفسه 1963م – أي بعد نحو عشرة أشهر من الإطاحة بحكم قاسم – أن يتمكن من إقصاء حزب البعث عن السلطة، واتجه الى عسكرة النظام إلى أقصى حد، وقد تبنى خطاً متشدداً ضد حزب البعث[88].

وبعد وصول عبد السلام عارف ورفاقه للحكم، كان لابد من إنهاء التوتر الناجم عن مسألة ادعاء عبد الكريم قاسم بضم الكويت، وإزالة حالة التوتر تلك، ولا يكون ذلك إلا بحل الإشكاليات في محاولة جادة لإعادة الثقة بالعراق من قبل الدول العربية بشكل عام وجيرانه بشكل خاص، "والكويت يجب أن نمحو من عقول أمرائها مطالبتنا بأراضيهم عام 1961م أو قبله هذه كانت رؤية عبد السلام عارف"[89]؛ لذا نجد أن الحكومة العراقية الجديدة قد أعلنت تخليها عن سياسة الحكومة العراقية السابقة، بما في ذلك إنهاء الأزمة الكويتية التي اتخذت إزاءها عدة إجراءات. فقد أصدر مجلس الوزراء العراقي قراراً في 19 فبراير (شباط) 1963م، أوعز فيه بإطلاق حرية التصدير إلى الكويت وفق الأنظمة المعمول بها، واستؤنفت المواصلات البرية والجوية والبحرية بين البلدين، وتمت إعادة الاتصالات الهاتفية والبريدية بأنواعها في الشهر

نفسه، واستؤنفت رحلات الخطوط الجوية العراقية بين بغداد والكويت[90]، وتم كل ذلك فجأة حتى دون إعلام الكويت بذلك، كما لا ينسى الدور الذي قام به الرئيس جمال عبد الناصر، وهو من المقربين للحكومة الجديدة في بغداد، من خلال توجيهاته؛ فبعد أسبوعين من ثورة 14 رمضان[91] أثار مع الوفد العراقي الزائر للقاهرة موضوع الكويت، وذكر أن وفداً كويتياً زاره، وكان يترأس الوفد وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد، وقد عبر جمال عبد الناصر عن تعاطفه مع الوفد الكويتي في أن الكويت دولة مستقلة، تحظى بتعاون الدول العربية الأخرى جميعها. حتى إن طالب شبيب يقول : " لقد مال علي جمال عبد الناصر وقال لي: الشيخ صباح شاب، سنه مقارب لسنك، ولديه تطلعات قومية لا تقل عن تطلعاتك "[92].

ويبدو أن للقادمين الجدد في بغداد رأياً بأن مسألة الكويت أو الأزمة معها كانت مسألة بها شيء من الحساسية، هذا ما أكده طالب شبيب وزير خارجية عبد السلام عارف في مذكراته، وأكد أن الوفد العراقي الزائر للقاهرة قد أبلغ الرئيس جمال عبد الناصر بأن يطمئن الكويتيين، وكانت تلك الزيارة لتهنئة جمال عبد الناصر بذكرى ثورة 1952م[93] .

وبعد عودة الوفد العراقي من القاهرة فوجئوا بوصول برقية من الكويت، عبرت فيها عن رغبة الشيخ صباح الأحمد بزيارة العراق للتهنئة بنجاح الثورة، ولعل تلك اللفتة الدبلوماسية أرادت الكويت من خلالها أن تؤكد سياسة حسن الجوار، وبداية صفحة جديدة في العلاقات الكويتية – العراقية، متناسية ما فعله عبد الكريم قاسم، ولعل تبادل عبد السلام عارف برقية مع الشيخ عبد الله السالم قد شجعت الكويت على المبادرة وطلب الزيارة للتهنئة [94].

إلا أنه وزير خارجية العراق لم يستقبل نظيره الشيخ صباح الأحمد في المطار؛ بل ارتأت بغداد أن تبعث وزير التجارة شكري صالح زكي لاستقباله، وحل الشيخ صباح الأحمد ضيفاً على بغداد في القصر الأبيض، وهو القصر الوحيد الصالح لضيافة مناسبة آنذاك. وأدرك وزير الخارجية صباح الأحمد مغزى عدم خروج نظيره العراقي لاستقباله، وحقيقة الأمر أن دبلوماسيين نصحوا طالب شبيب وزير خارجية العراق بقولهم: إن استقبال وزير خارجية لوزير خارجية دولة أخرى بمثابة اعتراف رسمي بها[95]. ويبدو من

هذا السياق أن العراق لم يحسم أمره من أزمة الكويت على الرغم من صعود حكومة جديدة في بغداد.

وتبدو المحادثات والاجتماعات غير الرسمية التي تمت في القصر الأبيض، وهو مقر استضافة الوفد الكويتي، قد شهدت عدة جولات حضرها من الجانب العراقي كل من طالب شبيب، وحازم جواد، وعلي السعدي، وصالح مهدي عماش، أما من الجانب الكويتي فكان متمثلاً بكل من وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد ومدير مكتبه عادل الجراح [96] .

والغريب ما حدث بعد ذلك؛ وهو أنه بعد مغادرة الوفد الكويتي بيوم واحد تم استدعاء وزير خارجية العراق طالب شبيب للقصر الجمهوري أمام عبد السلام عارف بصورة مستعجلة وبحضور شخصية عراقية، هو محمد سعيد النقيب الذي يحمل الجنسية الكويتية، وأدى دوراً في تلك الفترة، يقول طالب شبيب: إن عبد السلام عارف، وأحمد الحسن البكر، وعلي صالح السعدي، وحازم جواد، وصالح مهدي عماش، وحردان التكريتي قد فاجؤوه بقرار مسبق، وهو سفره إلى الكويت مع عماش وحردان فوراً، في وفد رسمي لرد زيارة الشيخ صباح الأحمد ولم يمر على انتهائها سوى يوم واحد[97].

يقول طالب شبيب: رفضت بشدة، متعللاً بكل ما استطعت شرحه من مبررات دبلوماسية وسياسية، وقلت إنها خفة غير مقبولة، وطالب – والكلام له – بدراسة القضية وإتمامها بعيداً عن اللفلفة، لكن المجموعة بكاملها كانت متفقة ومتحمسة لرأيها، ولم يكن أمامي سوى الالتزام والتنفيذ، على الرغم من معرفتي أن رد زيارة وزير خارجيتهم من قبل وزير خارجية العراق سيعني اعترافاً رسمياً [98] .

ويبدو أن موقف العراق أصبح ضعيفاً بعد أن دخل العراق في صراع إعلامي مع السوفيت، فبات غير متأكد من مساندته، وهم أصدقاء عبد الكريم قاسم الذين أحبطوا المساعي الكويتية طيلة حكمه في الانضمام للأمم المتحدة، مستخدمين حق الفيتو ضده، لعل النظام العراقي الجديد الحاكم لبغداد قد أدرك ذلك فحاول الحفاظ على ماء الوجه،

والتكسب من الكويت قدر الإمكان والتقرب أيضاً من جمال عبد الناصر والدول العربية والولايات المتحدة والغرب عموماً، لقد أدت الدبلوماسية الكويتية دوراً استثنائياً؛ فقد استغلت مجريات الأحداث العالمية، حتى جاءت مبادرة سفير الاتحاد السوفيتي لدى الولايات المتحدة الأمريكية (أنــاتولي دوبرينين) Anatoly Dobrynin بتقديم مذكرة في 11 مارس 1963م إلى القائم بالأعمال الكويتي في واشنطن (طلعت الغصين) جاء فيها ما يلي : " سعادة القائم بالأعمال المحترم، أتشرف بتأكيد استلامنا مذكرتكم التي تعلموننا فيها بأن حكومة الكويت تتوجه إلى حكومة الاتحاد السوفيتي بطلب الاعتراف بدولة الكويت، وتعرب في الوقت ذاته عن رغبتها في إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، وتبادل التمثيل الدبلوماسي معه على مستوى السفارات وبتكليف من الحكومة السوفيتية أفيدكم بأن حكومة الاتحاد السوفيتي تعترف بدولة الكويت"[99]. وهكذا وافقت الحكومة السوفيتية على اقتراح حكومة دولة الكويت، بشأن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي ودولة الكويت وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها على مستوى السفارات [100] .

وتم تثبيت الاتفاق بين الحكومتين وتبادلتا المذكرات في 11 مارس عام 1963م بين سفير الاتحاد السوفيتي في الولايات المتحدة الأمريكية (أناتولي دوبرينين) Anatoly Dobrynin والقائم بالأعمال الكويتي في الولايات المتحدة الأمريكية الوزير المفوض طلعت الغصين[101]؛ بمعنى أن الدبلوماسية الكويتية، قد قامت بضربات استباقية؛ لتكسب دولياً الاتحاد السوفيتي، وفق المعطيات الجديدة في العراق بعد حدوث الانقلاب على عبد الكريم قاسم.

وبالعودة للوفد العراقي فقد وصل الكويت برئاسة وزير الدفاع العراقي صالح مهدي عماش ويضم في عضويته طالب شبيب وزير الخارجية وحردان التكريتي[102]. كان الاستقبال في الكويت حافلاً وهو ما لم يتوقعه الوفد العراقي، فتم عزف النشيد الوطني لكل من العراق والكويت ورفع علمي البلدين، وكانت الكويت تهدف من ذلك إلى إخراج الزيارة بصورة احتفالية، توحي باعتراف عراقي بالكويت كدولة مستقلة، واستثمار ذلك في المحافل العربية والدولية، حتى إن وزير الخارجية العراقي قد ذكر بالحرف الواحد: لم يبق في الكويت رجل قادر على الحركة إلا ووضع العقال على رأسه وخرج يشاهدنا

أو يتفرج علينا، ولا أبالغ إذا قلت إننا رأينا حينذاك مشهداً منقطع النظير من كل رجل في الكويت [103].

وعلى الرغم من أن المباحثات كانت تقليدية ومطولة ولم تكن مباحثات مثمرة أو ذات نتائج فإنها كانت محطة مهمة في التقدم بخطاً ثابتةً؛ لتحقيق مزيد من النقاط من العراق في جولات قادمة. كانت الكويت تدرك أن موقفها الآن بات أقوى في الأمم المتحدة، خاصة مع خسارة العراق حليفه التقليدي المتمثل بالسوفيت، وباتت العضوية أمراً مفروغاً منه، على الرغم من أنها عضو بجامعة الدول العربية منذ الاستقلال عام 1961م، وحظيت باعتراف جميع الدول في العالم باستثناء العراق، وأدركت أن العراق يريد الآن ولاسيما في هذه المرحلة التكسب، قدر الإمكان، سواء بتدعيم أركان حكمه داخلياً أو بإعادة العراق للحضن العربي بعد أن أخرجه عبد الكريم قاسم بسياسته الخاطئة، حتى إن عدنان الباجه جي الذي كان مندوب العراق في الأمم المتحدة طيلة أزمة قاسم، ودافع عن وجهة النظر العراقية، أقر بذلك في مذكراته بقوله : " على شعبي العراق والكويت التعايش كجيران مسالمين، عليهما أن يستوعبا التجربة الأوروبية . فشعوب هذه القارة قد تركت جانباً عداء القرون الماضية، وتقوم الآن بإرساء الأسس لمستقبل قائم على القيم والمصالح المشتركة. ولا يسع العراقيين والكويتيين القبول بأقل من ذلك "[104].

وكانت لاجتماعات بحمدون في بيروت غير الرسمية دور كبير في تمهيد الخطوات وتنسيقها بين الجانبين، فكان أن التقى طالب شبيب في يونيو 1963م في أثناء سفره لبيروت لمدة عشرة أيام في زيارة شخصية غير رسمية الشيخ صباح السالم الصباح، رئيس وزراء الكويت المقيم بقصره بين بحمدون وعاليه، إلا أن اللقاءات بينهما كانت تتم في مطعم متواضع سيئ الخدمات، لا زبائن فيه تم تفضيله لكي لا يتم لفت الأنظار إليهما وليكونا سائحين من الطبقة الوسطى[105] .

وفي بيروت تم الاتفاق – بعيداً عن الأضواء والتوترات – على موضوع قرض تقدمه الكويت للعراق مقداره ثلاثون مليون دينار كويتي وبنسبة أرباح رمزية مقدارها 1٪ ، على أن يبدأ الاستحقاق بعد عشر سنوات مع مليوني دينار يقدم كتبرع من الحكومة الكويتية إلى شهداء عوائل 14 رمضان 1963م[106].

وحررت الكويت شيكين بالمبلغين ووثقتهما من وزارة المالية الكويتية باسم عبدالسلام عارف، وسلما إلى الحكومة العراقية. وبناء على ما سبق ذكره فقد وصل الوفد الكويتي إلى بغداد بدعوة من رئيس الوزراء العراقي أحمد الحسن البكر، وذلك في 4 أكتوبر 1963م[107]، وتكون الوفد الكويتي من:

1- الشيخ صباح السالم الصباح (ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء).

2- الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح (وزير الداخلية ووزير الخارجية بالوكالة).

3- خليفة خالد الغنيم (وزير التجارة).

4- عبدالرحمن سالم العتيقي (وكيل وزارة الخارجية).

أما الوفد العراقي فتكون من :

1- اللواء أحمد الحسن البكر (رئيس وزراء العراق).

2- صالح مهدي عماش (وزير الدفاع ووزير الخارجية بالوكالة).

3- محمود الحمصي (وزير التجارة).

4- محمد كبارة (وكيل وزارة الخارجية).

وكانت هذه الزيارة لتوقيع محضر اتفاق بين دولة الكويت والجمهورية العراقية، ينص على اعتراف عراقي بالكويت، وكانت هذه الزيارة هي نهاية صفحة مهمة من مطالبة عبد الكريم قاسم بالكويت؛ لذا كانت أهم البنود التي تم الاتفاق عليها هي[108]:

أولاً- اعتراف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ 21 يوليو 1932م، الذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ في 10 أغسطس 1932م.

ثانياً- تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين، يحدوهما في ذلك الواجب القومي والمصالح المشتركة والتطلع إلى وحدة عربية شاملة.

ثالثاً- تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين، وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما.

رابعاً- وتحقيقاً لذلك يتم فوراً تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء.

ولعل أهم نتائج تلك الاتفاقية هي الاعتراف العراقي باستقلال الكويت، وتسجيل ذلك في كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، لتنتهي بذلك أزمة أثرت بشكل كبير بين بلدين جارين، امتدت لسنوات كانت تتسم بالشك والريبة من العراق، ولعل هذه الاتفاقية، وإن ساهمت بشكل كبير ومؤثر بدفع عجلة الاقتصاد العراقي بأموال كويتية، أرجعت - بلا أدنى شك - العراق إلى العالم العربي وبقية العالم أجمع، وذلك بعد أن عانى من عزلة فرضتها عليه سياسة عبد الكريم قاسم، وتمت زيارة الوفد العراقي للكويت في 19 أكتوبر من العام نفسه؛ لتأكيد طي صفحة المطالبة التي قام بها عبد الكريم قاسم، وفتح صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين، تكون بداية لآفاق تعاون جديد في عهد جديد من خلال ثورة 8 فبراير (شباط) 1963م وهي الثورة الأولى في العهد الجمهوري.

الخاتمة

هذه الدراسة التي تناولت موقف ثورتين من الكويت، قام بهما العسكر في العراق: الأولى عام 1958م أسقطت العهد الملكي لتعلن قيام جمهورية العراق، والثانية عام 1963م لتسقط أول حكومة في العهد الجمهوري عام 1963م، ولكلتا الثورتين حساباتها، لكن هنا نقيس مدى الأثر الذي كان على الكويت، وفي موقفها من الثورة الأولى التي قادها عبد الكريم قاسم، ولم تكن بعد قد حصلت على استقلالها، ثم كيف واجهت المطالبة بالضم للعراق عام 1961م وهي حديثة العهد بالاستقلال وكيف تصرفت على المستويين السياسي والدبلوماسي والموقف العالمي والعربي من ادعاءات حاكم العراق .

كما كان للثورة على حكم عبد الكريم قاسم عام 1963م أثرها، وكيف تم الاعتراف بالكويت بعد خطوات لم تكن سهلة، ولم تكن سريعة، عانت الكويت خلالها من أجل حماية سيادتها وحدودها وكيانها ووجودها، وبمفهوم آخر الصراع من أجل البقاء، والمحافظة على الاستقلال.

كانت المعادلة للكويت مختلفة؛ فقد كانت تريد أن تكون عضواً في الأمم المتحدة وإن كانت عضواً في عدد لا بأس به من المنظمات الدولية. لقد كسبت الكويت المعركة سياسياً ودبلوماسياً، حتى لو أنها تأخرت قليلاً؛ وذلك بسبب تعنت الاتحاد السوفيتي حليف عبد الكريم قاسم، إلا أن الكويت كسبت قضيتها العادلة وجعلت نفسها صديقة لكل دول العالم بذكاء وفن التعامل مع الأزمة التي افتعلها حاكم العراق آنذاك.

وقد تجاوزت الكويت الأزمة بدبلوماسية تكاثفت فيها الجهود وتضافرت، وسخرت لها كل الإمكانيات، وحظيت بدعم الشعب للحاكم من منطلق إيمانه بالحرية والاستقلال، وكذلك بمساعدة الأشقاء والأصدقاء من كل دول العالم، ومن ثم تخطت الكويت الأزمة مع العراق لتحافظ على الاستقلال على الرغم من كل ما عانته من تعنت وتعسف امتد لسنوات من الجار الشمالي: العراق.

الهوامش والمراجع

(1) الاتحاد الهاشمي، يعرف أيضاً بالاتحاد العربي، وهو اتحاد غير اندماجي، أعلن عنه في 14 فبراير 1958 بين العراق والأردن، وللمزيد انظر: الحسني، عبد الرزاق: **تاريخ الوزارات العراقية**، ج 10، بيروت: 1969، ص 220.

(2) الملك فيصل بن غازي (فيصل الثاني) :تم إعلان الأمير فيصل بن غازي ملكاً على العراق، وهو في سن الرابعة من عمره بعد وفاة والده الملك غازي بحادث سيارة في 9 ابريل من عام 1939م، ونظراً لصغر سنه ووفقاً للمادة 22 من الدستور العراقي يجب أن يمارس إمتياز التاج وصي حتى يبلغ سن الرشد القانونية، وهي (ثمانية عشر عاماً)، وكان هذا يعني أنه سيكون ملكاً دون سلطات لمدة أربعة عشر عاماً. انظر: فرج، لطفي جعفر: **الملك فيصل الثاني آخر ملوك العراق**، ط1، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2001م، ص74.

(3) الأمير عبد الإله بن علي: ولد عام 1913م، والده ملك الحجاز، اختير إثر مصرع الملك غازي وصياً على عرش العراق، وهو شقيق الملكة عالية بنت علي زوجة الملك غازي وأم الملك فيصل الثاني، قضى نحبه إثر قيام ثورة 14 تموز 1958 التي ذهب ضحيتها الأسرة الهاشمية في العراق. انظر بصري، مير: **أعلام السياسة في العراق الحديث**، ج1، ط 1، لندن: دار الحكمة، 2005م، ص39-56.

(4) نوري السعيد، ولد في عام 1888م، كون 14 وزارة عراقية في العراق، شارك في وضع ميثاق بغداد، وكان رئيس وزراء الاتحاد الهاشمي. انظر. السعيد، عصمت: **نوري السعيد رجل الدولة والانسان**، ط1، لندن : نيولوك للنشر، 1992م، ص358-359.

(5) تريب، تشارلز : **صفحات من تاريخ العراق**، ترجمة: زينة جابر إدريس، ط1، بيروت : الدار العربية للعلوم، 2006م، ص208 – 210 .

(6) سلوين لويد : ولد عام 1904م مارس مهنة المحاماة وينتمي لحزب المحافظين، عين وزيراً للخارجية البريطانية عام 1955م ثم عين وزيراً للخزانة عام 1960م، وأخيراً رئيساً لمجلس العموم البريطاني بين عامي 1963 و 1964م وتوفي عام 1974م. انظر إلى:

Cannon , John : **The Oxford Companion to British History** , London : Oxford , University Press , p 584- 585

(7) حلف بغداد. أقيم عام 1955م وكان حلفاً دفاعياً موالياً للغرب يضم تركيا وإيران وباكستان وبريطانيا إضافة للعراق. انظر العجمي، ظافر: **أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**، ط1، بيروت: مركز وحدة الدراسات العربية، 2006م، ص273.

(8) تاريخ الوزارات العراقية، ص 219.

(9) F.R.U.S 1958 - 1960 , VOL. XIII , Subject : "Situation in Iraq" Memorandum of Conversation , Washington , June 9, 1958.

(10) غلمن، ولدمار: **عراق نوري السعيد "انطباعاتي عن نوري السعيد بين (1954 - 1958)"**، ط1، 1965م، ص251.

(11) الروسان، ممدوح عارف : **علاقة العراق السياسية مع أقطار المشرق العربي**، ط1، الأردن : دار اليازوري، 2014م، ص 202.

(12) الشيخ عبد الله السالم . ولد عام 1895م وهو النجل الأكبر للشيخ سالم المبارك، تولى الحكم عام 1950م خلفاً للشيخ أحمد الجابر، انظر. البغـــدادي، أحمد: **الشيخ عبد الله السالم 1950-1965م**، ط1، الكويت : دار قرطاس، 1994م، ص15.

(13) حلة، محمد علي: **الكويت بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي الهاشمي 1958م**، القاهرة: 1992م، ص21.

(14) الأزري، عبد الكريم: **ذكريات في تاريخ العراق 1930-1958م**، ج1، ط1، بيروت: مركز الأبجدية، 1982م، ص 605 – 611.

(15) Memorandum , Round tree to Rusk , Washington , 9 June 1958. N.A.U.S, p.3.

(16) الكويت بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي الهاشمي 1958م، ص23 – 24.

(17) علاقة العراق السياسية مع أقطار المشرق العربي، ص 204.

(18) Joyce Miriam: "Presering the Sheikhdom: London, Washington, Iraq and Kuwait, 1958 – 1961", **Middle Eastern Studies**, April, Taylor & Francis, Ltd.: vol. 31, No. 2, 1995, p.p 281.

(19) Telegram 184, Consulate to State Department, Kuwait, 28 May 1958, N.A.U.S, p.p 1-2 .

(20) F.O 371/ 185407: From (M . S Bethoud) Foreign Office, to S. L Egerton, Baghdad, 19 July 1966.

(21) زلطة، عبد الله: **أزمة الكويت 1961م، صفحات من العلاقات العراقية الكويتية**، ط1، القاهرة : 1993م، ص43.

(22) عراق نوري السعيد " انطباعاتي عن نوري السعيد بين (1954–1958)م "، ص 252.

(23) "Preering the Sheikhdom: London , Washington , Iraq and Kuwait , 1958 – 1961", p 282.

(24) الغنيم وآخرون، عبد الله : **الكويت وجودا وحدودا: الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية**، ط3، الكويت : مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1997م، ص99.

(25) عبد الكريم قاسم، ولد في 1914م في محلة المهدية ببغداد، قام بثورة دموية في العراق عام 1958م، تميز بالحكم الفردي، تعرض لثمان وثلاثين محاولة اغتيال، اشتهر بحبه للألقاب التي زادت على40 لقباً، منها: الزعيم الأوحد، الفذ المعجزة، القديس . انظر : فوزي، أحمد : **عبدالكريم قاسم وساعاته الأخيرة**، ط1، بغداد : 1988م، ص74.

(26) The Republic of Iraq, Baghdad : Alrabita , 1958, p 22.

(27) الغنيم، يعقوب يوسف: **من أين يأتي النسيان: الكويت وعبد الكريم قاسم**، ط1، الكويت: مكتبة الأمل، 2001م، ص46.

(28) العلوي، حسن: **أسوار الطين في عقدة الكويت وأيدلوجيا الضم**، ط1، بيروت : دار الكنوز الأدبية، 1995م، ص79.

(29) **جريدة الزمان العراقية**، العدد 6380، 31 أكتوبر 1958م.

(30) حسين، خليل إبراهيم : **موسوعة 14 تموز .. سقوط عبد الكريم قاسم**، ط1، بغداد : 1989م، ص249–250.

(31) من أين يأتي النسيان: الكويت وعبد الكريم قاسم، ص46.

(32) الملك غازي بن فيصل: ولد في مكة عام 1921م، درس في لندن ولم يكمل تعليمه هناك ورجع إلى بغداد لينضم للكلية العسكرية، خلف أباه ملكا على العراق عام 1933م، شخصيته مهزوزة بعكس والده، حدث في عهده انقلاب بكر صدقي عام 1936، وطالب بالكويت عام 1938، ورزق بابن اسماه فيصل عام 1935م، مات في حادث سيارة عام 1939م. أنظر : أعلام السياسة في العراق الحديث، ص21–31.

(33) أسوار الطين في عقدة الكويت وأيدلوجيا الضم، ص 79.

(34) الصباح، سعاد محمد: **صقر الخليج " عبد الله مبارك الصباح"**، ط1، الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، ص215.

(35) الاعظمي، وليد حمدي : **الكويت في الوثائق البريطانية 1752 – 1960م**، ط1، لندن : رياض الريس للكتب والنشر، 1991م، ص 281.

(36) F.O 371/ 148948 : From (R. A. Beaumont) to Foreign Office , Kuwait , Sep 26. 1960. (Kuwait Independence).

(37) النجار، غانم : **مدخل للتطور السياسي في الكويت**، ط3، الكويت : دار قرطاس، 2000م، ص 63.

(38) الغنيم وآخرون، عبد الله : **الكويت وبريطانيا " صداقة تاريخية "**، ط1، الكويت : مركز الدراسات والبحوث الكويتية، 2007م، 33.

(39) الحاتم، عبد الله: **من هنا بدأت الكويت** ،الكويت، ط2، الكويت : مطبعة دار القبس، 1980، ص 377، وكذلك الرشيدي وآخرون، أحمد : **الكويت من الإمارة إلى الدولة**، ط1، الكويت : دار سعاد الصباح، 1993م، ص462 .

(40) الكويت وجوداً وحدوداً الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية ، ص115.

(41) F.O 371 / 156846 : From John Richmond to Foreign Office , Kuwait June 29, 1961, (Qasim- Message to Ruler Of Kuwait).

(42) الغصين، طلعت : **خمس جنسيات والوطن واحد**، ط1، الكويت:مطبعة حكومة الكويت، ص 243-244 .

(43) F.R.U.S, 961 – 1962, VOI . XVIII, Subject " Iraqi Claim to Kuwait" Memorandum from Robert B Elwood of the Bureau of Intelligence and Research to the Director of the Office of Near Eastern Affairs, strong, Washington , June 27, 1961.

(44) F.O 371/ 156833: From Mr Beaumont to Foreign Office , Kuwait , June 23, 1961. (Text of - 44 the Ruler's telegram to Qasim).

(45) خمس جنسيات والوطن واحد، ص 246 .

(46) العلوي، حسن : **عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين**، بغداد : دار الكتاب العربي، د . ت، ص78.

(47) F.O 371/ 156846 : From British Embassy Baghdad, Sir . Travelyan to Foreign Office, June 26 1961, No 635.

(48) F.O 371/ 156846 : From Baghdad to Foreign Office, June 25 1961, No 655.

(49) الكويت من الإمارة إلى الدولة، 116 .

(50) صقر الخليج "عبد الله مبارك الصباح"، ص218 .

(51) جريدة الأخبار المصرية 28 يونيو 1961.

(52) جريدة الأهرام المصرية 30 يونيو 1961.

(53) العنزي، محمد نايف : **تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة 1961 – 1973م**، ط1، الكويت : مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2001م، ص 49.

(54) أزمة الكويت 1961، ص90.

(55) أزمة الكويت 1961م، ص91.

(56) واكيم، سليم : **الملك سعود "مؤسس الدولة السعودية الحديثة"**، ط2، لندن : دار الساقي، 2011م، ص 280 .

(57) بشارة، عبد الله : **حروب الكويت الدبلوماسية 1961-1963م**، ط1، الكويت : المركز الدبلوماسي للدراسات والنشر، ص61.

(58) F.O 371 /156874 : From Kuwait (Mr . Richmond) to Foreign Office (Top Secret). Kuwait . June 30 1961.

(59) جريدة الأهرام 3 يوليو 1961.

(60) F.O 317/ 156874 : From New York to Foreign Office (Sir . Dean). June 30 1961 No 1070 .

(61) جريدة الكويت اليوم 2 يوليو 1961م.

(62) مدخل للتطور السياسي في الكويت، ص63.

(63) جريدة الرأي العام الكويتية 1 يوليو 1961م.

(64) الأشعل، عبد الله : **قضية الكويت في الخليج العربي**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 28، 1978م، ص27.

(65) قاسم، جمال زكريا : **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ج 4، القاهرة : دار الفكر العربي، 2001م، ص 79.

(66) أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، ص298.

(67) سعيد، أمين: **الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة**، بيروت : دار الكتاب العربي، ص 193 – 194.

(68) رفاعي، محمد علي : **الجامعة العربية وقضايا التحرير**، ط1، القاهرة : 1971م، ص233.

(69) دان، أوريل: **العراق في عهد قاسم**، ترجمة: جرجيس فتح الله، ط1، بيروت: منشورات الجمل، 2012م، ص 454.

(70) خمس جنسيات والوطن واحد، ص 281.

(71) F.R.U.S , 1961- 1962 , VOI . XVIII , Editorial Note .

(72) أزمة الكويت 1961م، ص 190.

(73) جريدة الزمان العراقية العدد 7166، 28 يونيو 1961م.

(74) جريدة البيان العراقية العدد 2476، 23 ديسمبر 1961م .

(75) جريدة الأهرام 19 يوليو 1961م.

(76) F.O 371 / 156837 , Richmond to Home, Kuwait 25 June, 1961.

(77) العراق في عهد قاسم، ص455.

(78) أسوار الطين في عقدة الكويت وأيدلوجيا الضم، ص80 – 81.

(79) الغنيم ،عبد الله : **ترسيم الحدود الكويتية – العراقية : الحق التاريخي والإرادة الدولية**، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2003م، ص 58 – 59.

(80) ترسيم الحدود – الكويتية – العراقية : الحق التاريخي والإرادة الدولية، ص 58 – 59.

(81) عبدالقادر، شامل : **عبد الكريم قاسم البداية والنهاية**، ط1، الأردن : الأهلية للنشر والتوزيع، 2002م، ص268.

(82) عراق تايمز : 11 فبراير (شباط) 1963م وهذا أول عدد يصدر منها بعد الانقلاب.

(83) البياتي، حامد : **أسرار انقلاب 8 شباط 1963م في العراق في الوثائق البريطانية**، ط1، لندن: دار الرواد للنشر، 1996م، ص 41 .

(84) عبد الوهاب الشواف: هو أحد الضباط الذين أسهموا بقيام ثورة 14 تموز (يوليو) 1958م وتوقع أن يعطي منصباً عسكرياً أعلى بعد قيام الثورة، وذلك مالم يكن، فقام بحركة ضد عبدالكريم قاسم وسميت باسمه. انظر: عارف، فؤاد: مذكرات فؤاد عارف مرافق الملك غازي والوزير في العهد الجمهوري، ط1، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2006، ص 196.

(85) العراق في عهد قاسم، ص 436

(86) سعيد، علي كريم : **عراق 8 شباط 1963م من حوار المفاهيم إلى حوار الدم مراجعات في ذاكرة طالب شبيب**، ط1، بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1999م، ص 230 .

(87) الكويت من الإمارة إلى الدولة، ص 572 .

(88) فوزي، أحمد : **عبد السلام محمد عارف**، ط1، بغداد : مطبعة الديوان، 1989م، ص 9.

(89) توفيق، صبحي ناظم: **عبد السلام محمد عارف كما رأيته**، ط1، لندن : دار الحكمة، 2007م، ص133 .

(90) حميدي، جعفر عباس : **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958 - 1968م**، ج6، ص343 .

(91) ثورة 14 رمضان = ثورة 8 فبراير (شباط)، وتم تسميتها بذلك الاسم أيضاً؛ لأنها صادفت يوم 14 رمضان .

(92) عراق 8 شباط 1963م من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص 232.

(93) عراق 8 شباط 1963م من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، 232.

(94) عراق 8 شباط 1963م من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص 237 – 238.

(95) عراق 8 شباط 1963م من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص 233.

(96) جيرمان، روبرت: **الشيخ صباح السالم الصباح " أمير الكويت 1965 – 1977م سيرة شخصية سياسية "**، ط1، الكويت : المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، 2002م، ص76.

(97) عراق 8 شباط 1963م من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص236.

(98) عراق 8 شباط 1963م من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص 236.

(99) ميلكوميان، يلينا : **دراسات في تاريخ الكويت الحديث والمعاصر**، ترجمة: ماهر سلامة، ط1، الكويت : مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2011م، ص 135 – 136.

(100) أول سفير للكويت في الاتحاد السوفيتي كان سعيد يعقوب شماس – من مواليد عام 1936م، خريج المدرسة الثانوية في الكويت، ثم الكلية التجارية في مدينة بريستول بإنجلترا، درس في جامعة لندن في عامي 1959 – 1960 م تخصص إدارة أعمال، ثم درس بجامعة أكسفورد في عامي 1960 – 1961م تخصص علاقات دولية، وكان سفيراً فوق العادة مفوضاً وقائماً بأعمال المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة عام 1963م .

(101) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، قسم الكويت، القائمة رقم 2، الحقيبة رقم 4، الملف رقم 2، ص1، 2، 7 . كذلك أنظر: دراسات في تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، ص 137.

(102) حروب الكويت الدبلوماسية 1961 – 1963م، ص353.

(103) عراق 8 شباط 1963م من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص 237.

(104) الباجه جي، عدنان : **صوت العراق في الأمم المتحدة 1959 – 1969م**، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002م، ص227.

(105) عراق 8 شباط 1963م من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص 239 . (وهنا أود التنويه إلى أن علي كريم سعيد وهو يكتب ما رواه له وزير خارجية العراق السابق، كان يقصد وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الصباح بتلك اللقاءات نظراً لتشابه اسم رئيس الوزراء آنذاك الكويتي مع وزير الخارجية؛ لأنه ذكر في المذكرات المعنية نفسها لصاحبها طالب شبيب صفحة ص242 أنه التقى(أي طالب شبيب) الشيخ صباح الأحمد عام 1967م بلندن، وكان صاحب المذكرات

سفيراً لجامعة الدول العربية فيها، وكانا يستقلان سيارة واحدة، وأنه سأله وكان معه مصحف صغير هل أخذ أحد قادة البعث رشوة بقضية اعترافنا بالكويت عام 1963م ؟ " ويقصد بذلك مبالغ أخرى غير المتفق عليها "، فأجــابه الشيخ صباح: لا .) فكيف يسأل الشيخ صباح الأحمد ذلك إن لم يكن هو عينه من تم اللقاء معه في بيروت؛ لذا وجب التنويه.

(106) عراق 8 شباط 1963م من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص 239.

(107) تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة –1961 1973م، ص 133 – 134.

(108) الصباح، ميمونة خليفة: **تاريخ الأطماع العراقية في الكويت**، ط1 الكويت : 2002م، ص 119.

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
صدر العدد الأول منها في يناير عام 1975م

رئيس التحرير

أ. د. بنيـان سعـود تركـي

ترحـب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف المجالات العلمية.

ومن أبوابها

- البحوث العربية.
- البحوث الإنجليزية.
- عرض الكتب ومراجعتها.
- البيبلوجرافيا العربية.
- البيبلوجرافيا الإنجليزية.
- ملخصات الرسائل الجامعية: (ماجستير - دكتوراه).
- التقارير: مؤتمرات - ندوات

الاشتراكات

ترسل قيمة الاشتراك مقدماً بشيك لأمر - جامعة الكويت
مسحوب على أحد المصارف الكويتية

داخل دولة الكويت : للأفراد : 3 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول العربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول الغير عربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً

توجه جميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

ص.ب: 17073 الخالدية - الرمز البريدي: 72451 الكويت
تلفون: 24984067 - 24984066 - 24833215 965+ - فاكس: 24833705 965+
E-mail: jgaps@ku.edu.kw - jgaps.ku@gmail.com
http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps
تفهرس المجلة وملخصاتها ونصوصها في قواعد البيانات والمعلومات التالية:
EBSCO Publishing Products
دار المنظومة: www.mandumah.com
الرقم الدولي للمجلة: ISSN : 0254 - 4288